الديمقراطية.. التبادل السلمي للسلطة

■ «أيهما وجد قبل البيضة أم الدجاجة»؟ سؤال قديم.. أثار جدلاً بيزنطياً واسعاً.. انتهى باندثار (الامبراطورية الاغريقية) باجتياح (بيزنطة العاصمة) في وقت انهمك فيه أهلها بحوارات جدلية..

انتشرت حلقاتها في الشوارع والازقة وساحات التجمعات العامة، وكل يحاول الاجابة على السؤال اياه.. فإذا قال : الدجاجة وجدت قبل البيضة.. قيل له : ومن أين جاءت؟ واذا رد آخر : باقدمية البيضة، وانها فقست كتكوتاً صار دجاجة.. يقابل بالسؤال ذاته : وكيف وجدت البيضة.. ليبقى السؤال مثيراً لجدل لم ولن ينته.. وان كنت أجد الاجابة عليه بقوله تعالى : «يخرج الحي من الميت، ويخرج الميت من الحي، وكذلك تبعثون» ثم ماجدوى الدخول في نقاشات عبثية لاتبحث في وظيفة الاشياء؟ لذلك نصف التنظير الذي يطوع الامور لفرض رؤية غير واقعية بأنه «سفسطة» وما اكثر السفسطات في كل عصر، ولعل أحد أهم نماذجها المعاصرة ماتشهده الساحة العربية من حوارات عن «التجارب الديمقراطية في مجتمعاتنا» وهو فعلاً (موضوع الساعة) لولا اعتساف المصطلح بدوافع سياسية تختزله بـ«العلاقة بين السلطة والمعارضة» باثارة تساؤل عن «ايهما يوجد قبل الديمقراطية ام التبادل السلمي للسلطة»؟

نتائج الانتخابات اثبتت تحرك الخطب الاعلامي المعارض لتزييف الوعي العام والمراهنة على قدرته التمكن بقرارات الغالبية من الامبين

د.غيلان الشرجبي

وهو سؤال تعسفي تثيره -غالباً- قوى المعارضة للتشكيك بمصداقية الانظمة الحاكمة - احياناً- او ربط فشلها بـ«الامية السياسية» وارتفاع نسبة الامية الابجدية في اوساط الجماهير حيناً آخر.. فمالم تقدم لها السلطة على «طبق من ذهب» فالديمقراطية عدمية والحكومات -ديكتاتورية» والشعوب جاهلة مستسلمة وهي فرضية تعيد للاذهان جدلية البيضة ام الدجاجة.. اذ يمكن قلبها رأساً على عقب بالتساؤل عن مدى الوعي الديمقراطي لدى الاحزاب التقليدية وبالتالي فإن ربط الديمقراطية بالتبادل السلمي بالسلطة لابد ان يفضي الى سفسطة جدلية لامتناهية لان النقاشات التي تنطلق من مقدمات خاطئة تؤدي حتماً الى نتائج خاطئة.. فالحوار الذي يخضع الديمقراطية للقياسات الحزبية الضيقة يستحيل ان يصل الى نهاية حدية لذلك يحسن بنا اعادة الامور الى نصابها بالبحث عن اصل المصطلح والذي يعني (حكم الشعب نفسه بنفسه) لندرك ان القيم الديمقراطية برنامج حياة اجتماعية اوسع من الجزئية التي حشرت فيها وكانها محصورة بالمعادلة السياسية وبهذا التبعيض الاعتباطي افتئات للمعنى ان لم فيه التفاف على الاصول الاصطلاحية بافراغ حكم الشعب نفسه بنفسه من سياقه.. واحتكار هذه الحاكمية في الاحزاب التي تتطلع الى التحكم بارادة الجماهير.. واستلابها حقها في الاختيار الواعي الواثق بجدارته في الولاية العامة وبمفاصلها المختلفة سواء أكان بتجديد الثقة بحزب حاكم ام وضعها بقوى معارضة فالممارسة الديمقراطية الاعتبارية اذاً لا علاقة لها بالتصنيفات الحزبية الاعتباطية اولاً كما ان ديمقراطية النظام السياسي ليس إلاّ جزء في منظومة القيم الاجتماعية المؤسسية ثانياً..

اما اتهام المجتمع بالتبعية المطلقة او الطاعة العمياء والحكام بالاستبداد والديمقراطية الصورية فمسالة نسبية من جهة وتتطلب نظرة شاملة من جهة اخرى فلماذا تقتصر الاحكام الاتهامية على الفئتين الاجتماعيتين الرئيسيتين دون المعارضة..

وهي الفئة التي يفترض ان تكون اكثر حرصاً على القيم الخيرة ونمذجتها سلوكاً فهي سلاحها السلمي للتنافس البرامجي، واثبات انها البديل الأجدر بالثقة كشرط للوصول الى سدة الحكم وبادراك هذه الحقيقة تستقيم النظرة الصائبة للشرعية الديمقراطية وتسقط سفسطة البيضة ام الدجاجة..

في التجربة اليمنية

فاذا اتفقنا على صحة هذه المشروعية امكننا تفصيل ملابسات مفرداتها السياسية لاستبصار الواقع وتشخيص نقاط القوة ومواطن الضعف في الشواهد الديمقراطية السائدة والتركيز على التجربة اليمنية باعتبارها الاقرب الينا كيمنيين ولان الموسم الانتخابي مازالت ثماره الناضجة طازجة واحداثها وتداعياتها الجدلية حية في الاذهان وكخلفية لهذا التشخيص سنناقش الموضوع من حيث «الوعي السياسي الجماهيري» المصداقية الديمقراطية للسلطة والمعارضة كمحور مختص بنظام الحكم ثم «الدور التكاملي المستقبلي لتجسيد القيم الديمقراطية كسلوك اجتماعي شامل» وذلك على النحو التالي :

١) ان المؤتمر الشعبي العام قيادة وتنظيماً لم يات من الفضاء الخارجي فهو وليد البيئة الاجتماعية اليمنية بايجابياتها وسلبياتها وهو لايدعي الكمال ويتميز بعدم تزكية الذات.. وبالنقد الذاتي إلاّ ان ديمقراطية التجربة المؤتمرية لاينكرها إلاّ جاحد او مكابر فالاخ الرئيس دشن استلامه للسلطة بـ«لجنة حوار وطني» فما حدث نقلة حضارية ونوعية من ساحة التقاتل والنفي المتبادل الى حلبة التكامل والتنوع السياسي لينبثق عن التحاور «التعددية الداخلية المؤتمرية» وبرنامجه السياسي «الميثاق الوطني» بصيغة تعددية توافقية عمدت شرعيتها الديمقراطية بـ«استفتاء شعبي عام» لاقرار اول وثيقة سياسية يمنية تجسد القواسم الوطنية المشتركة لاستيعاب حقيقة ان التجارب الحزبية التي تثير «العصبيات الطبقية والمناطقية والمذهبية والسلالية والفئوية» تتنافى والشرعية الديمقراطية.. وبهذا الانفتاح والمرونة ومناخات التعايش توافرت علاقات الثقة للتحاور الوحدوي والتسريع بميلاد «الجمهورية اليمنية» ليظل الحوار مرتكزاً لمواجهة الازمات المزمنة محلياً وخارجياً وبها اسست «التعددية الحزبية» التي مهدت لانتخابات تنافسية تمت اخيراً أكمل أعراسها.. في عرس احتفى به شعبنا وشارك فيه العالم من حولنا كما شهد المراقبون والاعلاميون بنموذجيتها ولعل أهم شاهد في ذلك ان نتابع حملات التشهير والتشويه والطعن في المصداقية الديمقراطية على شاشات وصفحات وسائل الاعلام الرسمية.

٢) لقد اثبت شعبنا وعياً ديمقراطياً عالياً فنسبة الامية الابجدية لاتنفي اصالته الحضارية، ولا انه مسيس بامتياز ويمتلك حساً سياسياً لدراسة الواقع والمقارنة بين البدائل للاختيار من متعدد لمنع او منح الثقة بارادة حرة سواء اوجدت مواصفات الاستحقاق في القوى المعارضة ام الحاكمة واصطفاف الجماهير بتعدادها التي تجاوز الخمسة ملايين.. رجالاً ونساءً.. شباباً وشيوخاً.. عجزة ومعاقين تبرعن على ادراك عمق الحاكمية الشعبية كحق لايمكن التفريط به، والمساومة عليه، ولا المراهنة على التلاعب به لنثق ان المكتب الديمقراطي صار رصيداً مضافاً لمنظومة القيم الوطنية وصناديق الاقتراع هي الحكم الذي لايخذل الشعب إلاّ من يحاول تزييف ارادته وهو اجابة شافية كافية لاسباب تراجع شعبية تحالف المعارضة حيث تجلت المفاضلة الجماهيرية الناضجة بالمقارنة بين مشروعين انتخابيين بحيادية وتحليل مادة الدعاية المضادة بموضوعية لتحديد خياراتها بعقلانية.. بخلاف تبريرات القوى الانهزامية التي عجزت عن استيعاب الدرس، فراحت تلقي الاتهامات الجزافية في اكثر من اتجاه، فما هي المؤثرات النفعية التي حركت الاغلبية الجماهيرية البسيطة وكيف يمكن التزوير واللجان المشرفة مناصفة، وهل تنطلي علينا دعاوى التلاعب بالنتائج وهي صادرة عن محاضر موثقة من اللجان المشتركة واذا افترضنا تواطؤ اعضاء المؤتمر في اللجان سيسري ذلك على بقية الاعضاء من كوادر احزاب المعارضة ولجان الاشراف المستقلة والاعلامية والمراقبين الدوليين وكان الجميع خونة إلاّ قيادات المعارضة..؟

أمية سياسية

اما الامية السياسية فانها مردودة على الاصوات النشاز التي روجت لها فالنتائج التي افرزتها الانتخابات تثبت العكس فالخطاب السياسي والاعلامي المعارض تحرك باستماتة لتزييف الوعي العام وراهن على قدرته على التمكن بقرارات الغالبية الساحقة من الناخبين الاميين وان بيدها كافة اوراق ادارة اللعبة السياسية فتحالف المعارضة تضم خمسة تيارات سياسية ولكل قاعدته الدينية، المذهبية، المناطقية، القومية، الاشتراكية، واثارت النعرات سبعذي ويقوي شعبية هذه التيارات كما ان هذا الاجماع سيزعزع الثقة بالحزب الحاكم فلا يمكن ان تجمع خمس كيانات سياسية اعتبارية في خضومة النظام إلاّ بدوافع حتمية ولاستكمال الطوق الدعائي فقد تم العزف على الوتر الحساس لقطع خيوط الحاكم بالمحكوم بتشويه صورة الحاضر الذي يستند اليه المؤتمر في مخاطبة الجماهير فما هي مفردات هذا الخطاب المؤتمري سوى (مشروع النهوض الوطني الذي انجزه)؟ وهو ما اتخذه البرنامج المعارض عناوين بارزة لحملات الدعاية فالشعب لم ير من البترول إلاّ الدخان وتلوث البيئة ومشاريع التنمية والخدمات الاساسية مجرد ارقام صفرية اشبه بالخدع السينمائية التي اتقنت وسائل الاعلام الرسمية بهرجتها.. والوحدة منتقصة (عهد علي عبدالله صالح) يجب محاكمة احداثه منذ اللحظات الاولى لوجوده عام ١٩٧٨م الذي شهد انقلاباً عسكرياً ناصرياً ثم الحرب الانفصالية عام ٩٤م وكذا احداث مران وكذا اعادة النظر في النظام السياسي جملة وتفصيلاً..

فما الذي بقي لهذا النظام، سوى الاقرار بالهزيمة وتسليم السلطة حفاظاً على ماء الوجه، والا سيجبره التمرد الشعبي على مغادرة الساحة السياسية انتقاماً لحقوقها المستلبة، وللقمة عيشها البائسة والتخلص من الجرع والازمات وارتفاع الاسعار المفتعلة والتي وعدت الجماهير بالغائها لا بل وتعويض الناس عن زمن البؤس والتعاسة.. برفع الرواتب وتحسين الاوضاع وتشغيل العاطلين عن العمل والتأمين الصحي ونمذجة التعليم.. الخ.. الخ.

انها اغراءات لا تقبل التردد في المواقف الانتخابية فلا مفاضلة بين نار المؤتمر وجنة المعارضة كخطوة في طريق الجنة الاخروية التي تبشر بها اطياف المعارضة الاسلامية فماذا حدث ولماذا جاءت ردود الفعل الجماهيرية عكسية؟؟ والاجابة تعزز قناعتنا بحضور (الحكمة اليمانية) التي غلبت العقل على دغدغة العاطفة.. فالناس يملكون حواساً لرؤية الاشياء كما هي، لا بالصورة الزائفة التي تلغي الحواس وتستهبل الناس..

٣) الوعي الديمقراطي للمعارضة وهو ما استعرضناه ضمنياً من قبل ونركز هنا على التعامل «اللقاء المشترك» مع التجربة الديمقراطية وان التعامل الانتقائي في الساحة التعددية قد عطل حيوية التنوع فصار معروفاً على مستوى الرأي العام ان هذه الاحزاب لاتجيد سوى صناعة الازمات واصطناع متوالية التصعيد السياسي بهدف الضغط على السلطة لاستعادة صلاحيات وتمرير مزايا والحصول على امتيازات موظفيها حزبية بحتة على حساب الوظيفة الوطنية وان تحالفها لم يكن طبيعياً بقدرما يهدف الى الاستقواء المضاد لحشد القوى المتنفذة لمحاصرة السلطة وتعطيل حراكها، وتشجيع وتوسيع بؤر الفساد للاستفادة المزدوجة من الظواهر السلبية فهي تكسبها وجاهة وثراء كما تمدها بسلاح للاثارة السياسية ولم يعد خافياً حتى على رجل الشارع البسيط انه ليس لمسمى «اللقاء المشترك» من قضية للتقى الشراكة غير الوقوف في الخندق المضاد للنظام الحاكم والاستعداد للتضحية بكل مايرتبط بالسلطة او يحسب لها بغض النظر عن مشروعيته الوطنية والا ما الذي يعنيه اعادة النظر باحداث ٧٨م وهل يشرع لانقلابات العسكرية وماذا يعني تصحيح مسار الوحدة والذي ينتقص مشروعيتها، ويفرض الوصاية الحزبية عليها وكانها وليست حقيقة تاريخية لاتخضع لمتغيرات الاتفاقات والاختلافات السياسية..

خطوط تملس ضائعة!

وهكذا نلاحظ غياب ترشيد التنافس البرامجي بانتقاله الى خطين متعاكسين وبتهور افقد الصوت المعارض قدرة استبصار خطوط التماس بين المثيرات الايجابية والاستجابات السلبية ربما بسبب الطبيعة الاستئصالية والعقليات الشمولية لتلك التيارات التقليدية، فالطبع غلب التطبع ومثلما ظلت نزعة التسلط المركزي سائدة في العلاقات التنظيمية لهذه الاحزاب، فلم تجدد قياداتها فظلت تدار بنفس تقاليد ما قبل التعدد فانها لم تغادر الاعتقاد بان سلطانها الديني والوطني واجب الطاعة - المطلقة-وبالمنهجية ذاتها تحالفت دون مراجعة جوانب الاتفاق والاختلاف لذلك عجزت عن التوافق على ترشيح احد قادتها لمنصب الرئاسة كدليل اضافي على انها اجلت تناقضاتها الى مابعد حسم الصراع مع الخصم المشترك..

وكلها مؤشرات لايمكن لمن يقف معها وقفة تحليلية إلاّ ان يدق اجراس الخطر، ورص الصفوف لاسقاط هذا المشروع المغامر الذي يوزع الوعود الوردية بينما يزرع الارض بالاشواك والالغام الموقوتة وموالات مشروع انتخابي كهذا هو الانتحار بعينه، والجهل والامية السياسية بأبشع صوره وليس العكس.. لهذا كان تجديد الثقة بالحزب الحاكم قيادة وتنظيماً وبرنامجاً سياسياً ككل منسجم مع الذات متصالح مع الاجماع الوطني موثوق التجربة لهمزة وصل الماضي بالحاضر لاستشراف افاق المستقبل مصدر ثقة الاغلبية المطلقة وبارادة جماهيرية واعية فاقت التوقعات وانحسر معها المد الهلامي المعارض- واستدرج من حيث لايحتسب- فتحالف الايديولوجيات المتنافرة مهد لتاكلها من داخلها وانصراف انصارها عنها، وانقلاب عناصرها الحية عليها فهؤلاء جميعاً (دمى متحركة) تديرها قياداتها الفوقية كيفما تشاء، رغماً عن ارادتها وما لم تعزز الولاءات الحزبية خصوصيات كل منها وتصب في رفد الانتماء الوطني لا الاضرار بالمصالح العليا للوطن، اقتتال واسترقاق وعبودية لاحزبية.

٤) الديمقراطية كنهج حياة مؤسسية - به التصور الكلي للقيم الديمقراطية السلوكية في المجالات الحياتية المختلفة- فنحن نتحدث عن مجتمع غربي ديمقراطي كصفة عامة لا تتغير بنوعية نظام الحكم، او الحزب الحاكم، جمهور، ملكي، عمالي، ديمقراطي، الخ.. لان التقاليد الاجتماعية ديمقراطية.. المناهج الدراسية تعتمد انشطة جماعية وتنشئة تنمي قيمة الجماعة، وادارة ديمقراطية تتكامل فيها الادوار المؤسسية والقرارات الجماعية و(وعي عام بقيمة ثقافية توحد المصير الجمعي وتعزز روح المواطنة الجامعة، والمسئولية الوطنية الاسمى من هوامش الخصوصيات الفئوية) وكذا المعايير القانونية والوظيفية التي تتجاوز الفوارق الاجتماعية وكلها قيم تجسد التعريف الاصطلاحي (حكم الغالبية او سلطة الشعب).. بحيث تدان الانحرافات التسلطية وتجرم النزعات الفردية وتعتبر الشخصية الاجتماعية معياراً للمواطنة الصالحة ويدور المجتمع كله في فضاءات الديمقراطية في البيت، والاسرة، والشارع، والوظيفة العامة.

وتلك هي القيم الديمقراطية كمنظومة حياة متكاملة لاتنحصر في الموسم الانتخابي.

انتصرت الديمقراطية واندحر الزيف

■ فاروق ثابت

لم يكن التحالف بالنسبة لهم بغية الإجماع في كيان واحد يحدد اراءهم في حزمة واحدة توجه لخدمة هذا الإجماع.. ولكنه كان الثار «المشترك» وجهته قوى على رأسها تشكيلة أحزاب اللقاء الخمسة ضد المؤتمر الشعبي العام لانهم يرون انهم في هذه التشكيلة على الرغم من تناقضهم الواضح المعيب سيشكلون ثقلاً يهز المؤتمر ويضعف من اغلبيته في مواجهة هذا التكتل الذي يتزعمه حزب الإخوان المسلمين في اليمن، على الرغم من أن هذا الحزب نشا وظهر تحت رعاية واهتمام شخصي من رئيس المؤتمر الذي أوجدهم إلى تنظيم علني في ظل حرية الرأي وإعلان التعددية السياسية بعد إعلان الوحدة في الوقت الذي كان هذا الحزب يعمل بسرية تامة كعادة الإخوان في تنسيق أعمالهم وانشطتهم أياً كانت.. فهذا الحزب اسقط عن نفسه المبادئ والأحكام والفتاوى التي ظهرت مع إعلانه ككيان سياسي مثل العلمانية والماركسية.. وما إلى ذلك من الفتاوى والمسميات.. فالإجماع في التكتل الوطني للمعارضة الذي سبقه فتاوى تكفير لـ«الاشتراكيين والماركسيين الشيوعيين» ووقوف إخوان اليمن مع شرعية الحرب ضد من أفتى الإخوان بإهدار دمهم يجتمع فيه الإصلاح والاشتراكي في كتلة واحدة اليوم اسمها «المشترك»!!

هذا التناقض وهذه الفتاوى المتباينة والمحيرة في نفس الوقت لتهدر دماء من كانوا «أعداء الأمس» ومن ثم تعلن الحميمية والصحوبية المطلقة معهم اليوم ليكونوا في فتاوى مناسبة لـ«لا إكراه في الدين» للمصالحة المطلقة مع التجيير الديني ليس كما يغسل الإصلاح عقول منتسبيه «بانها الدعوة والهداية» ولكنها المصلحة التي تخدم النية المبيتة للانقضاض على الحكم وفي أقرب فرصة مناسبة.. لذلك فقد تخلّى الإصلاح عن مبادئه وشعاراته بل وضرب بها عرض الحائط..

التنظيم «السري» في تنسيقاته الليلية لخطباء المساجد لتوحيد الكلمة «وإعلان الحرب على الحكومة الفاسدة» بصورة فاضحة.. أدرك الإصلاح أنها لم تعد تجدي لأن الشعب بات أكثر وعياً ويزيد مستوى معرفته مع مرور الوقت بالأكاذيب والافتراءات والدجل والتدليس لذلك فقد تنبهوا إلى اللجوء لما كان لديهم الذي يكن قدأن أوانه بعد زج الإصلاح بأبناء الشيخ الأحمر للعداء الواضح ضد الرئيس بل وتصل معظم الأحايين الى الشتم الشخصي ليكونوا في الواجهة في صراع يرون أنه «حق ضد باطل» بحسب فتاوى الإخوان التكفيرية التي تستغل الديمقراطية بمأثورات معركة «الحق» في صف الإصلاح والكفر والباطل يجسد الآخر رأيهم غير أن الشيخ الأحمر بحكمته وبعد بصيرته اعلن في وقت مسبق من الاقتراع الذي جرى الأربعاء الماضي الوقوف إلى جانب الرئيس صالح ليزول بذلك التوتر الذي ألحقه أبناؤه في الوسط السياسي خاصة لدى قيادات وأعضاء المؤتمر الشعبي العام المنزعجين من الحملة غير المعقولة من قبل أبناء الأحمر ضد علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام حزب الأغلبية في اليمن.. ولاعتبارات عدة جاء موقف الشيخ مؤيداً للرئيس، أولها معرفته المؤكدة بفوز الرئيس علي عبدالله صالح في الوقت الذي يسعى فيه أولاده لحرق كل أوراقهم والخروج عن المعقول في الدعاية السياسية ليجعلوا انفسهم في صدارة التعبئة الخاطئة ضد الرئيس وتقديم سبل الدعم والعون للإطاحة بسلطة «الحاكم» الفاسدة في نظرهم.. وبأساليب وطرق غير مشروعة لجأوا إلى دعاية التحريض للانقلاب ولو بطرق غير مباشرة..وعلى الرغم من شعبيته المتعددة وسمعته المعروفة كان حميد الأحمر- النجل الأكبر للشيخ عبدالله طامحاً للمنافسة على رئاسة الجمهورية وهو ما حتّم على المشترك إقناعه بعدم الفوز حتى بأصوات أبناء دائرته انطلاقاً من أسباب تتعلق بالأحمر الابن نفسه، والإصلاح كان أكثر المتنبهين والداعين إلى ذلك.. ولأنه يتيقن بقوة استحالة فوز الأحمر التاجر في الانتخابات فقد صرف نظره لترشيح بن شملان بدلاً عن المرشح القبيلي الذي تصدر الحملة الإعلامية للمشترك منذ وقت مبكر رغبةً من تجمع الإخوان استعطاف أكبر قدر من الجماهير في الوقت الذي يضمن فيه «المشترك» أصوات أعضاء الأحزاب الخمسة مجتمعة في الدائرة الواحدة لصالح المرشح الوحيد للرئاسة «المشتركية»!! الذي اختارته هذه الأحزاب وأجمعت عليه إلى جانب أصوات «المستقلين» من الشعب اليمني!! وهذا ما لجأ بهم إلى حملة الدعاية والدجل والزيف والتضليل بكل ما أوتوا من قوة مع الإشارة إلى التلميح بل والتأكيد من قبلهم بصورة مغررة أن الانتخابات ستكون مزورة لصالح «الحاكم».. خاصة بعدما لمسوا ما لم يخفَ عليهم بشعبية المؤتمر الشعبي العام وخروج الجماهير بصورة لم تكن مفاجئة لتوقعاتهم ولكنهم أرادوا من وراء ذلك تشويه سمعة المؤتمر وقيادته وأعضائه كعادة الإصلاح في بث الدعاية واختلاق الافتراءات والأكاذيب المضللة للرأي العام.. ومَن إلى جانبهم من أحزاب الإفك «المشترك».. «المطبلين» بخطاب الدعاية السوداء..لم تكن بالجديدة عليهم النتائج التي جاءت مخيّبة لآمالهم لكن الجديد ان المنظمات والسفارات التي اشبعوها بتقارير الزيف والخداع «المشترك» بأن الدولة مستهدفة لشعبيتهم وان اللجنة العليا غير نزيهة والاقتراع غير سليم وان التزوير قد أعد له مسبقاً من قبل «الحاكم»..

جاءت هذه المنظمات وشاهدت على الواقع نزاهة العملية وشفافيتها ولم يجد المراقبون ما كانوا يتوقعونه بسبب هذه الدعاية المضللة سوى اندهالهم لشفافية العملية الانتخابية ووضوحها وأكدوا ذلك علناً مستغربين من تجنيات القوى الظلامية..

اليمن الجديد

● الشعب رسم مصيره وكتب مستقبله بأحرف من ثقة لمن هو أجدر بمنحها.. الشعب اليمني رسم في الـ(٢٠) من سبتمبر مجده وحضوره ومنطقه الراسخ والرافض أقنعة الزيف والدجل والتضليل..اليمنيون رسموا ملامح التجديد وانتصروا للديمقراطية في الـ(٢٠) من سبتمبر..

سقط «المشترك» وانكشفت أقنعة الدجل وإرادة التخريب والإرهاب ولم يبقَ لـ«المشترك» من ورقة يضللون فيها اليوم على أحد.. سوى أن يذهبوا ليشربوا البحر لاعتقادي أن هذا وحده سيطفئ لهيب جراحات «ركل» الهزيمة النكراء ولهيبها الطافح بما لم تشتهِ سفنهم المتآمرة على الدوام..

● وللتذكير «لا من مثله»: على الرفاق «الإخوة» و«الاخوة» الرفاق و«الأئمة» و...و.. «جهال الشيخ» التسليم للديمقراطية المحصنة ضد «شمولية الحزب» وديكتاتورية «الإمام» و«اضطهاد القبيلة».. هكذا شاءوا أم أبوا.. وعلى «رشيدة القبلي» أن تضع حجابها «الاحتياط»!! على وجهها المنهزم وحتى لاتفكر بإخراقه مرة أخرى.